

**التنبؤ بأداء الشركات المصرفية العراقية
المساهمة باستخدام النسب المالية**

**الاستاذ المساعد الدكتور عباس خضير عباس
كلية دجلة الجامعة**

المقدمة

تعد الشركات المساهمة كيان قانوني تساهم في البيئة الاقتصادية و الاجتماعية لرشد عملية التطور والنمو الاقتصادي في معظم البلدان وتتمتع الشركة المساهمة بالقدرة على القيام بذاتها بشراء الاصول ، والدخول في الاتفاقات ومزاولة كافة الانشطة المختلفة التي تزاولها المنشآت الفردية وشركات الاشخاص ومنذ اواخر القرن العشرين بدأ نشاط الشركات المساهمة بنمو وتطور وتعد رافد لعملية التنمية .

وتحدد قيمة الشركة المساهمة بصورة رئيسية طبقاً لفرص النمو (Growth opportunities) المتاحة والتي يمكن للشركة استغلالها من خلال توافر الاموال اللازمة من ناحية وكذلك الطريق الاداري الكفاء الذي يستطيع تحديد واستغلال تلك الفرص والتحديات .

ان استشراف مستقبل الشركات المساهمة شأنها شأن الشركات الاخرى اصعب التحديات أمام المهتمين بها وسيما في مجال السياسات المالية والاقتصادية لها وعليه يتطلب دراسة اهم المؤشرات في الماضي والحاضر للتنبؤ للمستقبل .

فقد حاول الباحث استشراف مستقبل بعض الشركات المساهمة العراقية وسيما الشركات المصرفية من خلال بعض المؤشرات المالية التي تتعلق بمدى قدرتها على الايفاء بالالتزامات اليومية امام المودعين والمستثمرين والمقرضين بالسيولة النقدية والقدرة الايفائية لهذه الشركات في اوقات الازمات الاقتصادية فضلاً عن دراسة المخاطرة المصرفية لبعض الشركات المصرفية العراقية من خلال خمسة محاور تتضمن المضامين والاطر الفلسفية للشركات المساهمة وتحليل وتقييم القدرة الايفائية لبعض المصارف العراقية امام المودعين والمستثمرين وتحليل وتقييم القدرة الايفائية للعائد والمخاطرة ومن ثم بناء مشاهد محتملة لمستقبل هذه الشركات باستخدام النسب المالية وتحريك العقل والفكر للوصول الى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحث مناسبة لمواجهة مخاطر الفشل .

هدف البحث

يهدف البحث تقييم اداء المصارف عينة البحث باستخدام معايير كفاية راس المال ومؤشرات المخاطرة النظامية المعبر عنها بمعامل بيتا ومعامل العائد المتحقق وبناء مشاهد محتملة لمستقبل بعض الشركات المساهمة العراقية .

فرضية البحث

تم صياغة فرضية مفادها:

تعد المخاطرة والقدرة الايفائية ومدى قدرة المصارف على الايفاء بالالتزامات امام المودعين والمستثمرين السبيل لتجنب تعثر الشركات المساهمة مبكراً .

مشكلة البحث

ان المصارف العالمية والمصارف العراقية واحدة منها تمر اليوم بأزمات مالية سببها المخاطرة في رأس المال وعدم قدرتها على الايفاء بالالتزامات امام المودعين والمستثمرين او المقرضين في اوقات المخاطر اليومية والازمات ، تحليل وتقييم اداؤها والتنبؤ بما سيؤول اليه نشاطها في الحاضر والمستقبل .

اسلوب البحث

اعتمد الباحث اسلوبان اولهما الاسلوب الوصفي والثاني الاسلوب الكمي مسترشداً ببعض النسب المالية والمقاييس الاحصائية وتحريك الفعل والقدرات لرسم صورة المستقبل للظاهرة عينة البحث

المبحث الأول

الشركات المساهمة المضامين والاطر الفلسفية

اولاً : مفهوم الشركات المساهمة Corporation:

يمكن تعريف الشركة المساهمة بأنها كيان قانوني legal Entity منفرد ومستقل عن ملاك تلك الشركة . وتتمتع الشركة المساهمة بالقدرة على القيام بذاتها بشراء الاصول و الدخول في الاتفاقات ومزاولة كافة الانشطة المختلفة التي تزاولها المنشآت الفردية وشركات الاشخاص¹، وتمثل الاصول الخاصة بالشركة المساهمة أصولاً لها متمثلان كما ان الالتزامات التي تنشأ عن مزاولة الشركة لانشطتها المختلفة بدورها التزامات الشركة وليست التزامات ملاك الشركة ، وعادة ما يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة اسم الشركة، أنواع الانشطة التي تقوم الشركة بمزاولتها ، مقدار رأس المال ، عدد اعضاء مجلس الادارة، اسماء وعناوين هؤلاء الاعضاء فضلاً عن البنود التي تتضمنها عقود تأسيس الشركات المساهمة عادة ما يرفق بها بعض البنود التفصيلية الاخرى مثل : كيفية انتخاب اعضاء مجلس الادارة حقوق المساهمين خاصة مايتعلق منها بالسماح لهم بشراء الاسهم الجديدة التي تصدرها الشركة مستقبلاً وكيفية اجراء اية تغييرات في تلك البنود مستقبلاً². وتتحدد قيمة الشركة المساهمة بصورة رئيسية طبقاً لفرص النمو Growth opportunitites المتاحة والتي يمكن للشركة استغلالها من خلال توافر الاموال اللازمة من ناحية وكذلك الفريق الاداري الكفاء الذي يستطيع تحديد واستغلال تلك الفرص .

فضلاً عن أن المسؤولية المحدودة التي يتحملها المساهمون في الشركات المساهمة تؤدي الى تخفيض درجة المخاطرة التي يتحملونها وبالتالي ارتفاع قيمة الشركات المساهمة .

¹ أ.د سعد عبد الحميد مطاوع ، الادارة المالية (مدخل حديث) الطبعة الثانية السنة بلا ، ص 29
² المصدر السابق ، ص 29

ويحتفظ المساهمون بسلطة الرقابة على الشركة وذلك من خلال مجلس الادارة المنتخب ويشتمل مجلس الادارة على عضو من داخل الشركة والذي عادة ما يشغل أعلى منصب إداري في الشركة (الرئيس في معظم الاحيان). اما أعضاء مجلس الادارة من خارج الشركة فيتم تعيينهم عن طريق قيام الشركة بدفع مقابل مادي نظير خدمتهم التي يقدمونها للشركة . وعادة يتم اختيار هؤلاء الاعضاء من بين قيادات المجتمع بالمنطقة التي تعمل فيها الشركة ويقوم مجلس الادارة بتعيين الفريق الإداري الذي يتولى تصريف شؤون الشركة .

مزايا الشركات المساهمة .

تتمتع الشركات المساهمة بعدة مزايا رئيسية أهمها :

١. المسؤولية المحدودة تقتصر خسائر ملاك الشركة فقط على الاموال التي قامو باستثمارها في الشركة دون التطرق لممتلكاتهم الشخصية .
٢. الاستمرار : يمكن للشركة المساهمة ان تستمر في مزاولة نشاطها بعد وفاة المؤسسين أو خروج المديرين .
٣. إمكانية الحصول على التمويل اللازم بسهولة ويسر ذلك من خلال إصدار الاسهم او السندات بالاضافة الى إمكانية الاقتراض من باقى المصادر بشروط ميسرة .
٤. سهولة البيع: يمكن لحامل السهم القيام ببيعه في الاسواق المالية بسهولة ويسر .
٥. إمكانية الحصول على الكوادر الادارية المدربة وذلك نتيجة لزيادة الموارد المالية للشركات المساهمة مما يساعدها على اجتذاب الخبرات الادارية المتميزة .

عيوب الشركات المساهمة :

- على الرغم من المزايا التي تتمتع بها الشركات المساهمة والتي أشرنا اليها في الفقرات السابقة إلا ان الشركات المساهمة تعاني من بعض العيوب أهمها :
١. صعوبة التكوين : يتطلب تكوين الشركة المساهمة ضرورة صياغة وتسجيل عقود تأسيس تلك الشركات والتي عادة ما تتضمن العديد من البنود التي يجب ان تقوم الشركة باستيفائها قبل التصريح للشركة بمزاولة انشطتها المختلفة وعادة مايستغرق الانتهاء من عملية التسجيل فترة طويلة قد تصل الى عدة أشهر .
 ٢. خضوع أرباح الشركات للضرائب الباهضة : تقوم الشركة باعتبارها شخصية قانونية مستقلة بسداد الضرائب التي تستحق على ارباحها ثم يقوم المستثمرين من حملة الاسهم بسداد الضرائب على الدخل الذي يحصلون عليه من تلك الشركات على صورة عوائد .
 ٣. زيادة عدد القوانين التي تنظم انشطة الشركات المساهمة بالمقارنة بأنشطة المنشآت الفردية وشركات الاشخاص .
 ٤. إمكانية حدوث التعارض بين مصالح ملاك الشركة (المساهمين) وبين مصالح الفريق الإداري الذي يتولى ادارة الشركة ويرجع السبب الرئيسي لحدوث ذلك التعارض الى فصل الادارة عن الملكية في الشركات طبقاً لاتجاهات وتفضيلات هذا الفريق والتي يمكن ان تختلف عن اتجاهات وتفضيلات ملاك الشركة

ثانياً: النماذج الهيكلية للشركات المساهمة المعاصرة :

هناك ثلاثة نماذج يمكن استخدامها في التعرف على هيكل الشركة المساهمة المعاصرة ، وهذه النماذج هي ¹

- نموذج أداة الاستثمار Investment – Vehicle Model

- النموذج المحاسبي Accounting Model

- نموذج منظومة العقود Set of Contracts Model

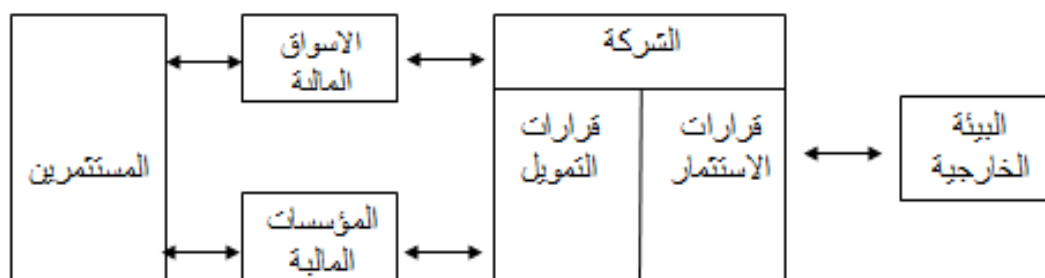
وفيما يلي نتناول هذه النماذج الثلاثة بشئ من التفصيل .

أ : نموذج أداة الاستثمار Investment – vehicle Model

يعد نموذج أداة الاستثمار أدق النماذج الثلاثة في التعبير عن أنشطة الشركة وبيان العلاقات المتشابهة بين

العناصر المختلفة ذات الارتباط بآدائها ويوضح الشكل (1) مكونات النموذج المذكور بصورة تفصيلية (1):

شكل(1) نموذج أداة الاستثمار



وكما هو موضح بالشكل فإن الشركة تمثل محور الارتكاز في هذا النموذج حيث تقوم بالحصول على الاموال اللازمة من الاسواق المالية او المؤسسات المالية من خلال اصدار الاوراق المالية كما هو الحال بالنسبة للاسواق المالية او من خلال الدخول في اتفاقات التمويل كما هو الحال بالنسبة للبنوك وباقي المؤسسات المالية ويوضح الشكل ايضاً ان المستثمرين يمثلون الممول الحقيقي لأنشطة الشركة حيث أنهم يقومون بشراء الاوراق المالية التي تصدرها الشركة في الاسواق المالية كما أنهم يقومون بإيداع اموالهم لدى المؤسسات التي تقوم بدورها بأقراض تلك الاموال للشركة .

وبعد حصول الشركة على الاموال اللازمة فإنه يتم بعد ذلك استثمار تلك الاموال في الاصول المختلفة من خلال قرارات الاستثمار كما هو موضح بالشكل وتتطلب عملية استثمار الاموال في الاصول المختلفة ضرورة قيام الشركة بالحصول على الاصول الملموسة من البيئة الخارجية مقابل سداد القيمة النقدية لتلك الاصول . ويتميز نموذج أداة الاستثمار بأنه يتضمن القرارات المالية الهامة التي تتخذها الشركة والتي تمثل قرارات التمويل وقرارات الاستثمار .

¹ أ.د سعيد عبد الحميد مطاوع ، الادارة المالية (مدخل حديث) مصدر سابق ، ص 39

ب : النموذج المحاسبي

يمكن النظر الى النموذج المحاسبي كأحد مكونات نموذج أداة الاستثمار حيث يتضمن هذا النموذج تنويعاً لقرارات التمويل التي تتخذها الشركة على هيئة المصادر Sources وقرارات الاستثمار على هيئة استخدامات Uses وبذلك يتكون النموذج المحاسبي من جانبي الميزانية العمومية جانب الاصول وجانب الخصوم وحقوق الملكية ويوضح الشكل 2 مكونات النموذج المحاسبي (1)

شكل (2) جانبي الميزانية العمومية للشركات

قرارات التمويل (الخصوم وحقوق الملكية)	قرارات الاستثمار (الاصول)
حسابات الدفع	النقدية
أوراق الدفع	الاستثمارات المؤقتة فى الاوراق المالية
التزامات جارية أخرى	حسابات القبض
الخصوم المتداولة	المخزون
قروض مصرفية طويلة الأجل	الأصول المتداولة
سندات	الأصول الثابتة الملموسة
إجمالي المديونية طويلة الأجل	الأصول المعنوية
الاسهم العادية	
الأرباح المحتجزة	
* مجموع حقوق الملكية	
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	مجموع الأصول

1. د. صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الاصول العلمية او تطبيقاتها ، عمان 1993ص65

وطبقاً للشكل المذكور فإن جانب الاصول (الجانب الايمن) يتضمن كافة استثمارات الشركة في الاصول المختلفة كالمخزون وحسابات القبض والاصول الثابتة. ويعرف هذا الجانب بجانب الاستخدامات ، أما الجانب الايسر فيطلق عليه جانب الموارد ويتكون هذا الجانب من الخصوم بانواعها المختلفة مثل اوراق الدفع والقروض المصرفية طويلة الاجل والسندات وبالإضافة الى تلك الخصوم فإن جانب المصادر يتضمن أيضاً مصادر التمويل بالملكية والتي تشمل الاسهم والأرباح المحتجزة . ومن اهم سمات النموذج المحاسبي ان البيانات الواردة بالقوائم المالية مثل الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي تعكس القرارات اليومية التي تتخذها

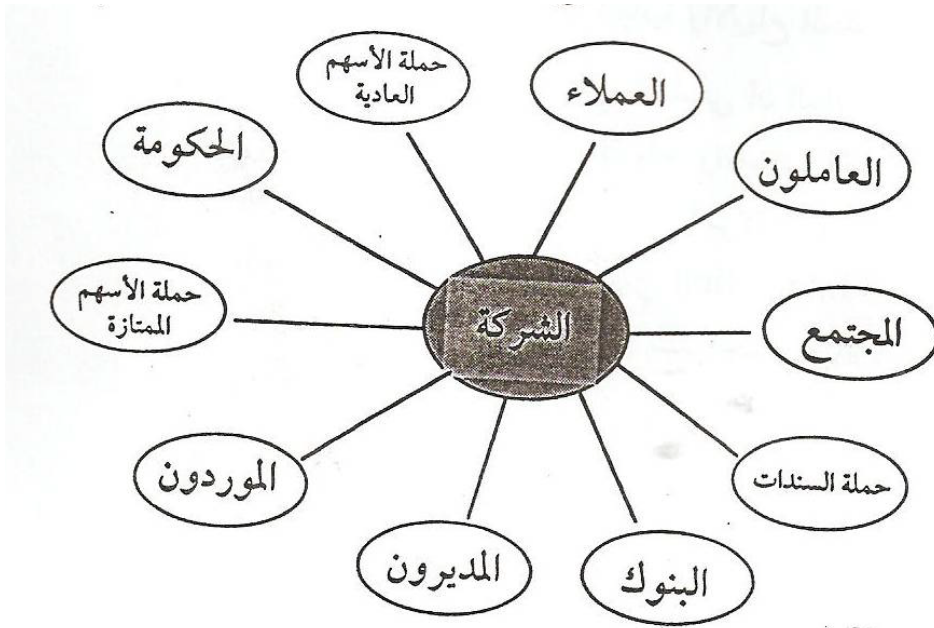
ادارة الشركة بصورة مستمرة ويتمتع النموذج المحاسبي بدرجة عالي من التكامل High Degree Integration حيث ان كافة أجزاء او مكونات الشركة تظهر جميعها بالمركز المالي للشركة. كما ان هذا النموذج يعد من النماذج المألوفة والمتعارف عليها لدى الكثير من المهتمين بأداء الشركة المختلفة مما يجعله أداة سهلة للاتصال ونقل المعلومات من الشركة الى الاطراف الاخرى .

ويعانى النموذج المحاسبي من بعض العيوب اهمها اعتماد النموذج بصورة رئيسية على البيانات التاريخية التي قد لاتعكس المركز المالي الحقيقي للشركة خاصة في ظل ظروف التضخيم بالاضافة الى ذلك فإن البيانات الواردة بالقوائم المالية لاتشمل على كافة المعلومات التي تم استخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة والتي تظهر نتائجها بتلك القوائم .

ج . نموذج منظومة العقود

يمثل نموذج منظومة العقود صورة تفصيلية للعلاقات المختلفة التي تربط الشركة بالاطراف المختلفة الداخلية منها والخارجية .وإذا كان نموذج أداة الاستثمار الذي سبق مناقشته قد يعطى أهتماماً خاصاً لبعض علاقات الشركة بعدد من الاطراف - كالأسواق والمؤسسات المالية والمستثمرين والبيئة المحيطة فإن نموذج منظومة العقود يوضح العلاقات المختلفة التي تربط الشركة بالعديد من الاطراف بصورة اكثر شمولية كما هو مبين بالشكل (3) . (1)

شكل (3) نموذج منظومة العقود



١. د. صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الاصول العلمية او تطبيقاتها ، مصدر

وتنقسم العقود التي تربط الشركة بكافة الاطراف الموضحة بالشكل المذكور الى :عقود ظاهرية Explicit contracts وعقود ضمنية Implicit Contracts ومن امثلة العقود الظاهرية تلك العقود التي تحدد علاقة الشركة بحملة السندات والبنوك والتي بمقتضاها تلتزم الشركة بسداد مبالغ معينة في تواريخ معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وكما تشمل مجموعة العقود الظاهرية ايضاً العقود الخاصة التي تعطيها الشركة لعملائها وكذلك التزامات الشركة المتعلقة بدفع المعاشات للعاملين مستقبلاً .

أما العقود الضمنية فتضمن الالتزام بالنزاهة والافصاح الكامل للبيانات المتاحة ومثال ذلك التزام العاملين بالاخص في العمل والتزام الادارة بالعمل الجاد لتعظيم ثروة المساهمين .وتوجد هناك بعض الالتزامات التعاقدية التي تلتزم الشركة بمقتضاها بالقيام بأنشطة معينة مثل توفير متطلبات الامن الصناعي للعاملين والمحافظة على متطلبات سلامة العملاء عن استخدامها لمنتجات الشركة بعد شرائها.

وتوجد هناك ايضاً مجموعة من الالتزامات التعاقدية المشروطة مثل التزامات الشركة المتعلقة بالمعاشات التي تمنح للعاملين حيث يتوقف قيام الشركة بالوفاء بتلك الالتزامات على استمرار العاملين بالعمل في الشركة لعدة سنوات كما تعد الضمانات التي تشمل عليها اتفاقيات واقتراض نوعاً من الالتزامات التعاقدية المشروطة حيث يتوقف حق المقرض في الحصول على تلك الضمانات على عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها .

ثالثاً : مؤشرات قياس وتقييم الشركات المساهمة

أن هنالك العديد من النسب المالية ممكن استخدامها من قبل الباحثين لبيان كفاءة الشركات المساهمة ¹.

أ. السيولة النقدية

ب. نسب الربحية.

ت. نسب كفاية رأس المال للمصارف

ث. نسب المخاطرة المصرفية

ج. نسب الرفع المالي

لذلك حاول الباحث التركيز على معيار كفاية رأس المال ومعامل بيتا (المخاطرة) وكالاتي (2).

أ. مؤشرات قياس كفاية رأس المال المصرفي .

١. نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع :

$$= (\text{رأس المال الممتلك} / \text{الودائع})$$

٢. نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات :

$$= (\text{رأس المال الممتلك} / \text{اجمالي الموجودات})$$

(1)د. قاسم محسن الجبيلي وزياد هاشم يحيى ، تحليل ومناقشة القوائم المالية دار الطباعة والنشر الموصل ، عام 2002 ، ص 173-188
(2) . مصدر سابق ، ص 173 ، 188

(3) Matten. Chyis, managing bank capital: capital allocation and per Fromance measurement , co wiley and sons / u / k / 2001 / 1

٣. نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة :

$$= (\text{رأس المال الممتلك} / \text{الموجودات الخطرة})$$

٤. معدل هامش الامان :

$$= (\text{رأس المال الممتلك} / \text{الاستثمارات})$$

٥. نسبة رأس المال الممتلك الى القروض :

$$= (\text{رأس المال الممتلك الى القروض})$$

٦. نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة :

$$= (\text{رأس المال الحر} / \text{الموجودات الخطرة})$$

٧. نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة :

$$= (\text{رأس المال الحر} / \text{الموجودات العاملة})$$

ب. مؤشرات المخاطرة والعائد لمصرفي وفق نموذج تسعيرة (الموجودات الرأسمالية)

1- حساب معدل العائد المطلوب على وفق نموذج تسعيرة الموجودات الرأسمالية (CAPM) ويحسب وفقاً للصيغة الآتية (3) :-

$$RRR = RF + (RM - RF) B_i \text{ حيث أن}$$

$$RRR = \text{معدل العائد المطلوب (السنوي)}$$

$$B_i = \text{معامل بيتا للسهم}$$

$$RF = \text{معدل العائد الخالي من المخاطرة}$$

$$RM = \text{معدل عائد محفظة السوق}$$

$$(RM - RF) = \text{علاوة المخاطرة لمحفظة السوق}$$

2. حساب المخاطرة النظامية للسهم المقاسة بمعامل بيتا (1)

$$B_i = \frac{\text{COV}(P_i, RM)}{6^2 RM}$$

إذا ان

$$B_i = \text{معامل بيتا للسهم}$$

$$\text{COV}(R_i, RM) = \text{التباين المشترك لمعدل عائد السهم ومعدل عائد السوق}$$

$$6^2 RM = \text{التباين المشترك معدل عائد السوق (محفظة السوق المصرفية).}$$

(١) مزيد من التوضيح انظر :

Matten. Chyis, managing bank capital: capital allocation and per Fromance measurement , co wiley and sons / u / k / 2001 / 1

ابراهيم احمد ابراهيم ، اثر القرارات المالية والمخاطرة والعائد وتقويم الاداء في اطار نظريتي المحفظة ، اطروحة دكتوراة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 1991

المبحث الثاني

تحليل وتقييم مؤشرات كفاية رأس المال من الشركات المساهمة

لأجل تحليل مؤشرات لقياس رأس المال المصرفي التي اعتمدها الباحث وتم احتسابها من واقع التقارير السنوية المعلنة للمصارف التجارية عينة الباحث. وقد تم اعتماد سنة (1999) أساساً لقياس مقدار النمو لهذه المقاييس خلال سنوات البحث ، من خلال قسمة كل فقرة من فقرات مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي التالية لتلك السنة عليها ، اي عند استخراج نسبة النمو لرأس المال الممتلك لسنة (2005) مثلاً يتم قسمة مقدار رأس المال الممتلك لتلك السنة على مقدار رأس المال الممتلك لسنة (1999).

أ.رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع .

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على رد الودائع من رأس الممتلك كما مبين في جدول (1)

جدول رقم (1)تحليل معيار رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع

مصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	13.4	12.55	14.6	15.97	12.99	12.9	13.73	
الائتمان	16.4	19.53	11.32	14.16	21.28	23.32	17.67	
بغداد	28.52	20.29	8.41	13.03	13.66	18.32	17.04	
التجاري	22.96	26.23	22.7	22.64	40.89	74.34	34.96	
								20.85

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

نجد من الجدول (1) نجد أعلى متوسط لهذا المؤشر على مستوى المصارف عينة البحث كانت في المصرف التجاري العراقي نتيجة لارتفاع رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ، ويعزى السبب في ذلك الارتفاع رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ، اذا بلغت نسبتها (74.34) سنة (2005) وعلى الرغم من ارتفاع المؤشر من سنة لأخرى ألا أن زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر من سنة الى اخرى قياساً بمجموع الودائع بينما كان أدنى متوسط لهذا المؤشر قد ظهر في مصرف بغداد نتيجة لانخفاض رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع اذا بلغت نسبتها (8.41) في سنة (2001) كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة البحث .

ب . معيار رأس المال الممتلك الى أجمالي الموجودات (مجموع الموجودات)
ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته الكلية كما مبين في
الجدول (2).

جدول (2) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى أجمالي الموجودات

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2005 %	2004 %	2002 %	2001 %	2000 %	1999 %	مصرف
	9.7	11.16	9.92	8.78	8.75	8.19	11.38	الشرق الأوسط
	32.9	26.83	38.06	21.65	17.54	32.89	55.61	الائتمان
	5.65	10.08	5.01	4.70	2.91	6.08	5.13	بغداد
	17.92	40.33	18.48	11.59	11.3	13.66	12.17	التجاري
16.34								

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

ويتبين من خلال الجدول اعلاه أعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الائتمان نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات والتي بلغت نسبتها (55.61) في سنة (1999) وعلى الرغم من ارتفاع أجمالي الموجودات من سنة لآخرى إلا ان زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياساً بأجمالي الموجودات بينما كان ادنى متوسط لهذا المؤشر (2.91) ظهر في مصرف بغداد عام (2001) نتيجة لارتفاع اجمالي الموجودات قياساً برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة البحث .

ح. معيار رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة

ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة بأسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الموجودات الخطرة والتي تتكون كل من الموجودات مطروح منها الارصدة النقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى وسندات الحكومة قصيرة الاجل .

جدول (3) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة

مصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	16.01	13	15.58	15.24	33.48	64.5	26.3	
الائتمان	23.34	14.84	9.23	12.97	35.22	69.35	27.49	
بغداد	30.7	24.36	11.61	17.27	23.81	86.92	32.44	
التجاري	18.22	20.3	21.58	19.59	29.71	167.98	46.23	
								33.11

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة (1999-2005).

ويتضح من الجدول اعلاه ان اعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة والتي بلغت نسبتها (167.98) في سنة (2005) وعلى الرغم من ارتفاع الموجودات الخطرة من سنة لآخرى الا ان زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياساً بالموجودات الخطرة وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الممتلك بنسبة اعلى من الموجودات الخطرة أدى الى ارتفاع قيم هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال سنوات البحث بينما كان ادنى متوسط لهذا المؤشر ظهر في مصرف الائتمان في عام (2001) وبلغت (9.23) نتيجة لارتفاع الموجودات الخطرة قياس برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي على مستوى جميع المصارف عينة البحث.

د.معدل هامش الامان

ويقاس ها المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة بأسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الاوراق المالية والاستثمارات بعد استبعاد حوالات الخزينة من دون المساس بأموال المودعين كما مبين في الجدول (4).

جدول (4) تحليل معيار هامش الامان

مصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	الوسط الحسابي %	المتوسط العام %
الشرق الأوسط	48.75	49.2	33.76	30.28	106.52	28.34	49.47	
الاهتمام	128.04	1982.61	2938.6	5224.13	3178.68	134.42	2264.41	
بغداد	2798.37	1889.74	373.1	380.26	253.39	139.77	972.44	
التجاري	7021.55	2959.35	2573.73	3267.61	6828.24	20476.89	7187.89	
								2617.80

الجدول من عمل الباحث استنادا: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى الاستثمارات والتي بلغت نسبتها (20476.89) في سنة (2005) على الرغم من ارتفاع الموجودات الخطرة من سنة لآخرى الا ان زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياسات بالاستثمارات وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الممتلك بنسبة اعلى من الاستثمارات أدى الى ارتفاع من هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال سنوات البحث بينما كان ادنى متوسط لهذا المؤشر ظهر في مصرف الشرق الاوسط بمقدار (28.34) في عام (2005) نتيجة لارتفاع الاستثمارات قياساً برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة البحث .

هـ. معيار رأس المال الممتلك الى القروض

ويقىس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة مخاطر الفشل المتعلقة بأسترداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض .

جدول (5) تحليل معيار رأس المال الممتلك الى القروض

مصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	الوسط الحسابي	المتوسط العام
الشرق الأوسط	45.75	40.13	58.64	70.76	51.99	124.24	68.25	
الائتمان	44.95	47.75	38.32	50.67	73.58	91.04	57.72	
بغداد	39.08	38.27	20.25	27.47	36.25	116.51	46.3	
التجاري	50.69	52.93	95.02	110.99	113.52	288.93	118.68	
								72.40

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة (1999-2005).

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الممتلك الى القروض بلغت نسبتها (288.93) في سنة (2005) على الرغم من ارتفاع القروض من سنة لآخرى الا ان زيادة رأس المال الممتلك تكون بنسبة اكبر قياساً بالقروض وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الممتلك بنسبة اعلى من القروض أدى الى ارتفاع من هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال سنوات البحث بينما كان ادنى متوسط لهذا المؤشر ظهر في مصرف الشرق الاوسط بمقدار (20.25) في عام (2001) نتيجة لارتفاع القروض قياساً برأس المال الممتلك كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة البحث .

و - معيار رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة

ويقاس المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الفشل المتعلقة بأسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الموجودات الخطرة .

جدول (6) تحليل معيار رأس المال الحر الى الموجودات الخطرة

المتوسط العام %	الوسط الحسابي %	2005 %	2004 %	2002 %	2001 %	2000 %	1999 %	مصرف
	250.73	556.73	328.12	161.34	173.38	151.87	132.92	الشرق الأوسط
	168.83	379.25	195.15	131.74	27.26	111.43	168.07	الايمان
	222.72	573.04	201.64	139.61	147.86	135.58	138.62	بغداد
	199.2	47.82	154.54	161.86	183.65	142.15	145.2	التجاري
210.37								

الجدول من عمل الباحث استنادا: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

ويتضح من الجدول اعلاه ان اعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الشرق الاوسط نتيجة لارتفاع رأس المال الى الموجودات الخطرة والتي بلغت نسبتها (556.73) في سنة (2005) وعلى الرغم من ارتفاع الموجودات الخطرة من سنة لاخرى الا ان زيادة رأس المال الحر بنسبة اكبر قياسا للموجودات الخطرة وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الحر بنسبة اعلى للموجودات الخطرة ادى الى ارتفاع قيم هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال سنوات البحث وان ارتفاع قيم هذا المؤشر يعني ان المصرف يملك رأس مال كافي ومتاح فعلا لدعم السيولة والايفاء بالديون بينما كان اقل متوسط لهذا المؤشر ظهر في المصرف التجاري اذا بلغت النسبة (142.15) في عام (2000) نتيجة لارتفاع الموجودات الخطرة قياسا برأس المال الحر كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي للمصارف عينة البحث .

معيار رأس المال الحر الى الموجودات العاملة

ويستدل من هذا المؤشر على مدى القدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطرة المتعلقة باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في الموجودات العاملة كما في الجدول (7) .

جدول (7) تحليل معيار رأس المال الحر الى الموجودات العاملة

عصر	1999	2000	2001	2002	2004	2005	المتوسط العام %	المتوسط الحسابي %
التمويل	183	244.74	226.24	30.78	191.14	157.81	172.28	
الائتمان	138.09	237.28	70.9	287.72	173.56	430.56	223.02	
بغداد	120.41	168.14	191.93	154.39	198.09	46.6	146.59	
التجاري	226.2	237.92	261.56	309.92	325.44	463.43	304.08	
							211.50	

الجدول من عمل الباحث استنادا: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

ويتضح من التحليل اعلاه ان اعلى متوسط لهذا المؤشر في المصرف التجاري نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الحر الى الموجودات العاملة والتي بلغت نسبتها (463.43) في سنة (2005) وعلى الرغم من ارتفاع الموجودات العاملة من سنة لاخرى ألا ان زيادة رأس المال الحركون بنسبة اكبر قياسا بالموجودات العاملة وان هذا التحليل يشير الى ان زيادة رأس المال الحر بنسبة اعلى من الموجودات العاملة ادى الى ارتفاع قيم هذا المؤشر والوسط الحسابي لهذا المعيار خلال سنوات البحث وان ارتفاع قيم هذا المؤشر يستدل منه ان المصرف يملك موجودات مربحة كافية لمواجهة مخاطر الاستثمار والاقرض بينما كان اقل متوسط لهذا المؤشر قد ظهر في مصرف بغداد نتيجة لارتفاع الموجودات الخطرة قياسا برأس المال الحر بمقدار (46.6) في عام (2005) كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط الحسابي السنوي للمصارف عينة البحث .

المبحث الثالث

نتائج تحليل مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفي

أولاً: نتائج تحليل المخاطرة النظامية (معامل بيتا):

يظهر الجدول (8) نتائج تحليل المخاطرة النظامية (معامل بيتا) لنموذج تسعير لموجودات الرأسمالية والذي يبين التقلبات في عوائد الاسهم مع التغير في معدل عائد محفظة السوق المصرفية . ويتضح ان مصرف بغداد قد امتلك معامل بيتا اكبر من الواحد عدد صحيح ($1 < B$) وبلغ (1.39494) يليه المصرف التجاري اذ بلغ بيتا (1.2691) وتتصف أسهم هذه المصارف بأنها من الاسهم (المجازفة) اي ان مخاطرته اعلى من مخاطرة السوق وان عائد السهم يتقلب بدرجة اكبر من تقلب عائد السوق وبالتالي سيعكس ذلك مخاطرة نظامية عالية وعليه سيطلب المستثمرون بعوائد مرتفعة لتعويضهم عن المخاطرة التي يتحملونها نتيجة للاستثمار في ذلك السهم .

جدول(8) نتائج تحليل (معامل بيتا) لاسهم المصارف عينة البحث وللمدة 2005-1999

المصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	المتوسط
الشرق الأوسط	0.96131	1.74856	1.41235	0.54999	1.10284	0.16	0.98917
الائتمان	0.27533	0.39822	1.92008	0.52317	1.32641	1.54214	0.94755
بغداد	1.24184	1.26359	2.82997	1.14364	1.39090	0.49975	1.39494
التجاري	1.16342	0.42907	2.92772	1.17563	1.01645	0.90235	1.26910

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

أما بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط والائتمان العراقي فلقد انخفض معامل بيتا عن الواحد عدد صحيح ($1 < B$) وبلغ (0.98917)، (0.94755) على التوالي وهذا يعني ان مخاطرة السهم اقل من مخاطرة السوق كذلك فان عوائدها تنسم بتقلبات اقل من عائد السوق لذلك توصف أسهم هذا المصرف بالمدافعة الا ان نتائج التحليل قد أشارت الى ان جميع مصارف العينة قد تباينت فيها مستويات المخاطرة النظامية لكن ظلت بصورة عامة مرتفعة خلال سنوات البحث اذا ارتفعت مخاطرة الاسهم مخاطرة السوق والتي دائماً تساوي (واحد عدد صحيح) في اغلب سنوات البحث لمصارف العينة .

ثانياً. نتائج تحليل معدل العائد المطلوب والمستخرج بموجب نموذج (CABM) في جدول (9) نجد ان كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان قد حققا معدل عائد مطلوب بلغ (0.01574)، (0.02926) على التوالي اذ نجد ان معدل العائد المطلوب في المصرفين اعلاه قد انخفض عن معدل العائد المتحقق وبلغ الفرق للوسط الحسابي للمصرفين (0.00052)، (0.00052) على التوالي وتؤدي هذه النتيجة الى ان هذه الاسهم تبقى في عداد الاستثمارات الافضل .

جدول (9)

معدل العائد المطلوب لاسهم المصارف عينة البحث وفق نموذج (CAPM) وللمدة 2005-1999

المصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	المتوسط
الشرق الأوسط	0.01791	0.00739	(0.00501)	0.03705	0.02175	0.0707	0.02496
الائتمان	0.04794	0.04802	(0.02838)	0.03817	0.01772	0.0521	0.02926
بغداد	0.00543	0.2198	(0.07026)	0.01229	0.01656	0.07441	0.06041
التجاري	0.00906	0.04709	(0.07476)	0.01095	0.02331	0.07881	0.01574

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة-(1999-2005).

اما في مصرف بغداد و الشرق الاوسط قد حققو معدل عائد مطلوب بلغ (0.06041) (0.02496) على التوالي اذا نجد ان معدل العائد المطلوب للمصارف اعلاه قد ارتفع عن معدل العائد المتحقق خلال مدة البحث وبفارق بلغ (0.02118)، (0.01484) على التوالي مما يشير الى ضعف جاذبية تلك الاسهم للمستثمرين .
وتبين نتائج التحليل للعينة والظاهرة في جدول (10) الى ان ارتفاع معدل العائد المطلوب خلال سنوات البحث بمستوى اعلى من معدل العائد المتحقق يعد مؤشر لضعف الاداء المصرفي والعكس صحيح .

جدول (10)

متوسط معدل المطلوب والعائد المتحقق لأسهم مصارف عينة البحث بموجب نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية للمصارف عينة البحث للمدة (1999-2005)

المصرف	العائد المطلوب	العائد المتحقق	الفرق بين العائد المطلوب والعائد المتحقق
الشرق الأوسط	0.02496	0.01012	(0.01484)
الانتمان	0.02926	0.02978	0.00052
بغداد	0.04303	0.02185	(0.02118)
التجاري	0.01574	0.07852	0.06278

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة (1999-2005).

كذلك يستدل من نتائج التحليل لمعدل العائد المطلوب لتلك المصارف أنها بقيت معدلات متدنية نسبياً على الرغم من التفاوت الظاهر بين المصارف عينة البحث وذلك يعود الى انخفاض قيم علاوة والتي تعد العامل الحاسم في تقلب العائد المطلوب نتيجة في معدل العائد على محفظة السوق المصرفية .

ثالثاً. نتائج تحليل معدل العائد المتحقق:

جدول (11) معدل العائد المتحققالسهم المصارف عينة البحث للمدة 2005-1999

المصرف	1999	2000	2001	2002	2004	2005	المتوسط
الشرق الأوسط	0.03192	0.04794	(0.00005)	0.04286	(0.11057)	0.04863	0.01012
لانتمان	0.0136	(0.08583)	(0.00613)	0.01757	(0.14838)	0.38789	0.02978
بغداد	0.01108	0.01864	(0.04050)	(0.01689)	0.1446	0.01419	0.02185
التجاري	0.05105	0.01823	(0.01393)	0.02070	0.11	0.2851	0.07852

الجدول من عمل الباحث استناداً: التقارير المالية والميزانيات للمصارف محل البحث للمدة (1999-2005). يعد معدل العائد المتحقق مؤشراً أولاً يستدل به المستثمر على معدل العائد الفعلي الذي يمكن ان يحققه من جراء تداول سهم المعين والذي يتحقق من خلال الفرق في الاسعار للسهم والذي يعرف بالعائد الرأسمالي اذ ان كثيراً من

المستثمرين لايحتفظون بأدويتهم الاستثمارية من الاسهم العادية لمدة طويلة (أكثر من سنة) ولاغراض البحث الحالي تم الاعتماد على سعر الافتتاح وسعر الاغلاق الشهري عند احتساب معدل العائد المتحقق السنوي للسهم او معدل العائد على محفظة السوق المصرفية .

وبين الجدول (\$20) العوائد المتحققة للمصارف عينة البحث بأن اعلى متوسط لمعدل العائد قد ظهر في المصرف التجاري العراقي وبلغ (0.07852) بينما أقل متوسط لمعدل العائد قد تحقق في نتائج مصرف الشرق الاوسط وبلغ (0.01012) فيما انخفضت قيم العوائد المتحققة لمصرفي الائتمان العراقي وبغداد وبلغت (0.02978) ، (0.02185) على التوالي اما معدل العائد السنوي فقد ظهر تباين النتائج المتحققة للعوائد بين المصارف كذلك عند مقارنتها بمؤشر السوق (معدل العائد على محفظة السوق)

وتبين العائد المتحقق فغي سنة (1999) انه لم تحقق مصارف معينة اي خسارة تذكر فقد حققت نتائج موجبة وحقق أعلى معدل للعائد المصرف التجاري العراقي بلغ (0.05014) ويلي مصرف الشرق الاوسط ثم الائتمان العراقي وأخيراً مصرف بغداد بمعدل بلغ (0.03192)، (0.01360)، (0.01108) على التوالي : وبلغ معدل العائد على محفظة السوق المصرفية في تلك السنة (0.01622) ويستدل هذا المؤشر بأن المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط قد حققا معدل عائد أعلى من معدل العائد على مؤشر السوق بمقدار (0.03483)(0.0157) على التوالي بينما انخفض معدل العائد المتحقق عن مؤشر محفظة السوق المصرفية وبلغ الفرق (0.00262)(0.00514) في مصرفي الائتمان العراقي وبغداد على التوالي. وفي عام (2000) حقق مصرف الشرق أعلى معدل عائد وقدره (0.04794) ويلي مصرف بغداد والتجاري العراقي بمقدار (0.01864) (0.01823) على التوالي أما مصرف الائتمان العراقي خسارة أذ ظهرت نتائجه سالبة(0.08583) وارتفع مؤشر أداء محفظة السوق المصرفية في تلك السنة بمقدار (0.01369) عن السنة السابقة وبلغ(0.02991) وعليه فان معدل العائد الحقيقي لمصرف الشرق الاوسط فقد ارتفع عن مؤشر السوق (معدل العائد على محفظة السوق المصرفي) وبلغ الفارق (0.01803) بينما انخفضت معدلات العائد المتحقق عن مؤشر السوق في كل من مصرف الائتمان وبغداد التجاري العراقي بفارق قدره (0.11574) (0.01127) (0.01168) على التوالي .

وبينت نتائج سنة (2001) انخفاض معدلات العائد المتحقق بشكل ملفت للنظر لجميع مصارف العينة اذ ظهرت سالبة وحقق مصرف الشرق الاوسط اقل معدل خسارة وقدره (0.00005) يليه كل من مصرف الائتمان والتجاري العراقي وبلغ(0.0613) ، (0.01393) على التوالي بينما حقق مصرف بغداد أعلى معدل خسارة وبلغ(0.04097) وأظهرت نتائج مؤشر محفظة المصرفية منخفضة وبمقدار (0.0518) عن السنة السابقة وأصبح سالبا (0.02189)

وأظهرت نتائج سنة (2002) أن اعلى معدل عائد قد تحقق في مصرف الشرق الاوسط (0.04286) يليه كل من المصرف التجاري والائتمان العراقي (0.0207) ، (0.017471) على التوالي بينما حقق مصرف بغداد خسارة قدرها (0.01689)

وقد حقق مؤشر أداء محفظة السوق المصرفية ارتفاع بمقدار (0.0417) وبلغ (0.01828) وقد ارتفع معدل العائد المتحقق في مصرف الشرق الاوسط بفارق أعلى من مؤشر السوق بمقدار (0.02458) يليه المصرف التجاري العراقي بفارق قدره (0.00242) بينما أنخفض معدل العائد في كل من مصرف بغداد والائتمان العراقي عن مؤشر السوق وبلغ الفرق (0.03517)(0.00071) وعلى التوالي .

وبينت نتائج سنة (2004) ان اعلى معدل عائد قد ظهر في مصرف بغداد والتجاري العراقي وبلغ (0.1446) (0.11) على التوالي بينما حقق مصرف الائتمان العراقي اقل معدل عائد وبلغ سالب (0.14838) يليه مصرف الشرق الاوسط أذ ظهر بمقدار سالب (0.11057) وقد ارتفع مؤشر أداء محفظة السوق المصرفية بمقدار (0.00533) عن السنة السابقة وبلغ (0.02361) وارتفع معدل العائد المتحقق في كل من مصرف بغداد والتجاري العراقي وبلغ الفارق (0.12099) ، (0.08639) على التوالي بينما انخفض معدل العائد في مصرف الائتمان والشرق الاوسط بفارق يقل عن مؤشر السوق (0.17199) ، (0.08696) وعلى التوالي .

اما في سنة (2005) لم تحقق اي من مصارف العينة (خسارة) وحقق مصرف الائتمان العراقي اعلى معدل عائد وبمقدار (0.38789) يليه المصرف التجاري وبغداد والشرق الاوسط وبلغ (0.2859) (0.14187)(0.08462) على التوالي.

وقد ارتفع مؤشر اداء محفظة السوق المصرفية بمقدار (0.03125). وتدل نتائج البحث بشكل اولي بان المصارف التي حققت عوائد مرتفعة على مؤشر محفظة السوق المصرفي يمكن ان تعود على المستثمرين (افراد مصارف) بمرود ايجابي والعكس صحيح . (1)

المبحث الرابع

المشاهد المحتملة للشركات المساهمة في بعض المصارف العراقية

يعد التحليل المالي الذي اجراه الباحث بأستخدام النسب المالية و بعض المعايير الاحصائية (بيتا) في قياس المخاطرة فان الباحث على ضوء النتائج الذي توصل اليها سيقدم مساهمة بسيطة في استشراف مستقبل الشركات المساهمة من خلال تحريك الفعل والفكر ، والاستفادة من التحليل السابق لبناء مشاهد محتملة للمدة اللاحقة في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية في الوقت الذي يمر العالم بأزمة مالية فان رسم هذه المشاهد قد يكون صمام الامان للانذار للمصارف العراقية او الشركات المساهمة الاخذ بها قبل الوقوع بالازمة وتكون كارثية بالنسبة للعراق لعدم قدرة الدولة الى رقد هذه المصارف وذلك لقلّة العملة الصعبة وللمديونية العالية قد تعجز الدولة في دعم المصارف او الشركات المساهمة للايفاء بالالتزامات المالية اليومية وفي وقت الازمات المالية .

(1) زيد غشان ، اثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي ، مصدر سابق ص 98.

المشهد الاول . استمرار الشركات المساهمة (المصرف) بالايفاء بالالتزامات المالية اليومية وفي وقت المخاطر .
ان الفرضية التي تقوم عليها هذا المشهد هو ان الشركات المساهمة عينة البحث لها القدرة على الايفاء بالالتزامات المالية قصيرة الاجل وتكون عامل جذب للمودعين والمستثمرين والمقرضين وذلك لقدرتها الايفائية العالية في اوقات الازمات والمخاطر .

ان ما يعزز هذا المشهد في المصارف عينة البحث الاتي :

١. ان العراق بلد غني بموارده المالية والبشرية هذا من جانب ومن جانب اخر ان نسبة الموجودات المتداولة اكبر من المطلوبات المتداولة وللمصارف قدرة على تسهيل المخزون السلعي وان نسبة النفط وسرعة التداول عالية
٢. ان المصارف عينة البحث تبين من خلال التحليل لمعدلات العائد المطلوب ومعدل العائد لسوق العراق للاوراق المالية على ديمومة المصرف التجاري والائتمان في الايفاء بالالتزامات المالية .
٣. ان ارتفاع المخاطرة النظامية المتمثل بمعامل (بيتا) كان مرتفعاً في معظم المصارف عينة البحث
٤. ان معدل العائد المتحقق في مصرفي التجاري والشرق الاوسط قد تفوق مؤشرات العائد المطلوب المستخرجة وفق نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية
٥. عدم ارتباط المصارف العراقية بالمصارف اللاجنبية وضعف الاستثمار للشركات المساهمة العراقية خارج البلد جعلها بعيدة في الامر القصير من التقلبات والازمة المالية العالمية .

ان الآثار الاقتصادية المترتبة لهذا المشهد على الوضع الاقتصادي في العراق :

١. ان هذه المصارف عينة البحث ممكن ان توفر عملية التنمية الاقتصادية في حالة توفر الاستقرار في البيئة العراقية .
 ٢. من الممكن ان تتكامل الشركات المساهمة العراقية في المستقبل وهذا مايزيد موجوداتها المتداولة وتسهيل مخزونها السلعي وتكون لها القدرة على الاستثمار المحلي وبالتالي تحقيق عائد مالي للمستثمرين قد يجنب هذا المصارف من المخاطر .
 ٣. قد تساهم هذه المصارف في تفعيل السوق في الفترة القصيرة الاجل سواء زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات المحلية وزيادة الانتاج ولاسيما في القطاعات السلعية الزراعية والصناعة وتطوير البنية التحتية .
- مما سبق يمكن القول ان هذه المصارف عينة البحث قد تحقق بعض مؤشرات النمو في النسب المالية الا انها غير قادرة على تصحيح الاختلالات في البنية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ستتعرض في الامد الطويل وتعلن افلاسها في ظل تنامي الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على البلدان النامية والعربية والعراق بشكل خاص لكونه بلد محتل .

المشهد الثاني : ان الشركات المساهمة ستندمج مع الشركات المساهمة الاجنبية في الامد الطويل .

ان الفرضية التي يقوم عليها هذا المشهد هو ان المصارف العراقية عينة البحث ستفتت وتخترق وتلحق مع المصارف الكبرى الاجنبية وتكون مجرد ادارات استثمارية تعمل لصالح المساهمين والمعرضين الاجانب .

ان مايدعو الى صحة هذا المشهد الاتي :

- ان العراق بلد محتل وواقع تحت البند السابع للأمم المتحدة ولحد الان تعمل هذه الشركات في بيئة غير مستقرة.
- ان الدولة الوطنية قد تخترق وتتفتت خلال فترة هذا المشهد وتكون هناك حكومة اقتصادية تتعامل بالتبعات الرمزية بعيدة عن العينية مما يسهل لها ادارة خاصة للمصارف مما يخدم مصالحها ومصالح المساهمين المحليين باعتبارهم وكلاء لديهم .
- ان الاقتصاد العراقي هش ويعاني من اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية وان التنمية الاقتصادية غير قادرة على تصحيح هذه الاختلالات .
- عدم وجود استراتيجية مصرفية سواء في المجال النقدي والمالي قادرة على تفعيل هذه الشركات في خدمة عملية البناء المادي والبشري العراقي. اما الآثار الاقتصادية لهذا المشهد على القدرة الايفائية متمثلة بكفاية رأس المال وفق شروط لجنة بازل 1,2 والالتزامات اليومية متمثلة بالسيولة النقدية ونسب النشاط والربحية ستكون كالاتي :

١. ان المصارف المساهمة العراقية ليست لها القدرة على الايفاء بالتزاماتها اليومية وذلك لبعض الموجودات المتداولة وعدم قدرتها على تسهيل المخزون السلعي وبالتالي ستكون اكثر عرضه الى التفتت في المدة (2008-2013)

٢. ان رأس المال قليل لا يتجاوز 2 مليار دولار لمعظم هذه المصارف وبالتالي لايمكن تحقيق بنود لجنة بازل وتحقيق كفاية رأس المال تزيد عن 8 %

٣. ان السياسات المالية غير قادرة على وضع استراتيجية تتناسب واتفاقية التجارة الدولية وبالتالي ستكون معظم هذه المصارف عرضه الى الاختراق والدمج مع المصارف الاجنبية وربما يكون الادارات المالية لهذه المصارف وكلاء لدى المصارف الكبرى الاجنبية .

٤. ان الآثار التضخمية العالية في العراق وعدم الثقة بالاجراءات الحكومية قد يحجم دور المستثمرين والمقرضين وحتى المودعين الى الدخول في المخاطرة سوى كانت المنتظمة والغير المنتظمة .
نستنتج مما سبق ان هذا المشهد يدفع في المصارف العراقية الى التفتت والتهميش وربما الافلاس لعدم قدرتها على الايفاء بالالتزامات اليومية وطويلة الامد .

المشهد الثالث . اعتماد استراتيجية معتمدة على الذات لمواجهة مخاطر الازمة المالية العالمية .

تقوم فرضية هذا المشهد على اعتماد المصارف العراقية استراتيجية معتمدة على الذات يمكن من خلالها مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

ان الايجابيات لهذا المشهد كالاتي :

١. ان العراق يمتلك موارد مالية عالية وخاصة الايرادات النفطية فاذا ما استخدمت بشكل صحيح فيكون لدى الدولة خزين فيدرالي في البنك المركزي قادر على دعم العجز في الموازنة ورفع المصارف في اوقات الازمات والمخاطر.
 ٢. ان اندماج المصارف الحكومية الرشيد والرافدين واندماج المصارف الاهلية بمصرف كبير تكون قادرة على الوقوف امام الازمات العالمية والازمات الداخلية .
 ٣. يمكن اعتماد استراتيجية شاملة للمصارف العراقية سواء الحكومية او الاهلية مكمله الواحدة للآخرى ويمكن ان تقف امام التحديات الخارجية والداخلية ان الآثار الاقتصادية لهذا المشهد على الاقتصاد العراقي .
 - أ. الابتعاد عن الوصفات الجاهزة من الصنوق والبنك الدوليين وفك الارتباط بهم
 - ب. اعتماد سياسات مالية ونقدية واضحة وشاملة تجعل الطمأنينة وتقوي الثقة لدى المستثمرين العراقيين وزيادة الابداعات بدلا من تسديد الاموال لنا ل خارج
 - ج. تفعيل الاستثمار المحلي وتعاون و تشجيع الاستثمار العربي بما يضمن الاستثمار في قطاع الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والكهرباء و الماء.
 4. الاستفادة من المستثمرين العرب وسيما المستثمرين من الدول النفطية لدعم التكامل الاقتصادي والمالي مع مصارف هذه البلدان للوقوف امام الازمات والمخاطر
 5. اعتماد عملة عربية واحدة (الدينار العربي) للتخلص من تقلبات في اسعار العملات الاجنبية (الدولار ، اليورو)
- ان النتائج المترتبة لهذا المشهد على التنمية الاقتصادية قد يكون عامل دفع للوفورات المالية العربية والتي يمكن الاستفادة منها
- في عملية التنمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية في المصارف العراقية والاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات (أولاً):

١. تعد الشركات المساهمة كيان قانوني تساهم في رفد عمليات النمو والتطور الاقتصادي في معظم البلدان وتعد رافداً لعملية التنمية إذا ماتم استغلالها وتنميتها من حيث توافر الاموال اللازمة وتشجيع الادارات فيها على استغلال الفرص ومواجهة التحديات .
٢. لغرض استشراق مستقبل هذه الشركات فلا بد من قياس اهم المؤشرات الاقتصادية المالية التي تتعلق بالسيولة الربحية وكفاية رأس المال والتي تمثل مقياس دولي على مدى قدرة هذه الشركات في مواجهة التزاماتها اليومية في توفير السيولة النقدية ومدى الايفاء بالتزامات في وقت الازمات.
٣. ان الباحث حاول قياس مؤشرات كفاية رأس المال في بعض الشركات المساهمة العراقية ولاسيما المصرفية منها (الشرق الاوسط ، الائتمان، بغداد، التجاري) من حيث قدرة المصرف على رد الودائع واستخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجداتها الكلية ومعدل هامش الامان وقدرة المصارف لمواجهة مخاطر الفشل واستخدام رأس المال الحر لمواجهة المخاطر باسترداد جزء من الاموال المستثمرة و الموجودات العاملة و كالآتي:
 - أ- ان اعلى متوسط المؤشر رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات كانت في المصرف التجاري العراقي نتيجة لارتفاع رأس المال الممتلك الى الودائع وكان ادنى متوسط للمؤشر اعلاه في مصرف بغداد.
 - ب- اما معيار رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات فكان اعلى متوسط لهذا المؤشر في مصرف الائتمان وادنا متوسط في مصرف بغداد كما يلاحظ اختلاف في المتوسط السنوي للمصارف لحين البحث.
 - ج- ان المصرف التجاري حقق اعلى متوسط في مواجهة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة وادنى متوسط في المصرف الائتمان .
 - د- ان المصرف التجاري لديه القدرة على استرداد جزء من الاموال المستثمرة في وقت المخاطر وادنى مصرف في هذه المؤشر مصرف الشرق الاوسط لعام 2005.
 - هـ- يعد المصرف التجاري لة القدرة على استرداد القروض والايفاء بالتزامات امام المودعين والمقرضين في حين عدم قدرة مصرف الشرق الاوسط على الابقاء بالتزامات امام المقرضين.
 - و- عند استخدام معيار رأس مال الحر الى الموجودات الخطرة والعاملة فكان مصرف الشرق الاوسط والمصرف التجاري لهم الافضلية.
4. اما نتائج التحليل للمخاطرة النظامية (معامل بيتا) لنموذج تسعيرة الموجودات الراسمالية يتضح الى مصرف بغداد حقق اكبر من الواحد عدد صحيح ($1 < B$) بلية المصرف التجاري وهذا يعني ان مخاطر السهم اعلى من مخاطر السوق وان عائد السهم يتقلب اكبر من تقلب عائد السوق وبالتالي فان هناك مخاطرة نظامية عالية في جميع المصارف عينة البحث رغم تباينها في مستويات المخاطرة النظامية ولكن ظلت بشكل عام مرتفعة .

5. ان المشاهد المحتملة التي صاغها الباحث وفق فرضيات توصل اليها من تحريك العقل والفكر فان المصارف العراقية عينة البحث ضعيفة وغير قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين والمقرضين والمودعين وذلك لضعف حجم موجوداتها اذ لا تتجاوز مليونين دولار وبالتالي ستكون عرضة الى التهميش وتفتيت وعدم قدرتها على تحفيز التنمية وذلك لانها تعمل في بيئة غير مستقرة .

ثانياً: التوصيات:

تعد المشاهد المحتملة لمستقبل المصارف العراقية بمثابة توصيات فضلاً عن ان الباحث يرى الاهتمام بالاتي:

١. تشجيع الشركات المساهمة والسعي لخلق بيئة مستقرة للاستثمار في العراق باعتبارها رافد لعملية التنمية والاستفادة من مدخرات العراقيين واستثمارها بدلاً من تبديدها الى الخارج .
٢. الاهتمام بالمؤشرات المالية سيما كفاية راس المال فضلاً عن مؤشرات السيولة والربحية لدى الشركات المساهمة وغيرها باعتبارها الانذار المبكر لراسمي السياسات المالية والنقدية.
٣. الاهتمام باستشراف مستقبل الشركات وتشجيع الباحثين للبحث فيها للشركات المصرفية الحكومية والاهلية والاسلامية .
٤. الاستفادة من التجارب الاخرى في حقل الشركات المساهمة لتلافي الاخطاء والفشل باعتبار العراق اسهاماته بدائية في هذا المجال .

المصادر

١. د. قاسم محسن الجببتي وزياد هاشم يحيى ، تحليل ومناقشة القوائم المالية دار الطباعة والنشر الموصل ، عام 2002
 ٢. أ.د سعد عبد الحميد مطاوع ، الادارة المالية (مدخل حديث) الطبعة الثانية السنة بلا .
 ٣. د. صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الاصول العلمية او تطبيقاتها ، عمان 1993.
 ٤. زيد غشّان ، اثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .
 ٥. وزارة المالية التقارير السنوية والميزانيات لمصرف الشرق الاوسط للمدة (1999-2005).
 ٦. وزارة المالية التقارير السنوية والميزانيات لمصرف الائتمان للمدة (1999-2005).
 ٧. وزارة المالية التقارير السنوية والميزانيات لمصرف بغداد للمدة (1999-2005).
 ٨. وزارة المالية التقارير السنوية والميزانيات لمصرف التجاري للمدة (1999-2005).
 ٩. Matten. Chyis, managing bank capital: capital allocation and per Fromance measurement , co wiley and sons / u / k / 2001 / 1
- ابراهيم احمد أبراهيم ، اثر القرارات المالية والمخاطرة والعائد وتقويم الاداء في اطار نظريتي المحفظة ، اط المحفظة ، اطروحة دكتوراة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 1991